**الجمهورية التونسية**

**مجلس نواب الشعب**

# محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

# عـــدد10ـــ

**تاريخ الاجتماع: الأربعاء 04 أكتوبر 2023**

**جدول الأعمال:**

ـ النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص **(عدد2023/25) (طلب فيه استعجال النظر).**

**الحضور:**

- الحاضرون: (14)
- المعتذرون: (00)
- الغائبون: (01)

**ساعة افتتاح الجلسة:** العاشرة و15 دقيقة

**ساعة اختتام الجلسة:** الثانية عشر و20 دقيقة

## مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 04 أكتوبر 2023 خصصتها للنظر مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وفي بداية الجلسة، استوضح النواب عن مبررات مواصلة إكساء صبغة استعجال النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات القروض والتعهدات المالية للدولة رغم تأكيد اللجنة في كل مرّة على ضرورة إعطاء الحيز الزمني اللازم لأعضاء مجلس نواب الشعب وخاصة للجنة المالية والميزانية لتعميق النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات القروض حرصا على حسن توجيه واستعمال أموال المجموعة الوطنية.

وخلال النقاش، بيّن عدد من النواب أن مشروع القانون يتطلب مزيد من التوضيح والاستماع إلى الأطراف المتدخلة فيه حتى يكون المجلس على بيّنة بكل جوانبه، وتساءلوا عن عدم مدّ المجلس بنسخة من الاتفاقية المبرمة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير باللغة العربية احتراما لهويتنا وسيادتنا الوطنية.

كما ثمّن النواب المشروع المزمع إنجازه وتأثيره على المصلحة العامة والحياة اليومية للمواطن وتحسين البنية التحتية والبيئة والقطاع الفلاحي والقطاع السياحي إضافة إلى تحسين مردودية منشآت التطهير وتطوير مجال التصرّف فيها وضمان جودة المياه المعالجة لتخفيف العبء على المائدة المائية، كما اعتبر بعض النواب أنه رغم دعمهم للمشاريع ذات الصبغة التنموية إلا أنه يجب على اللجنة أن تطّلع على أهم العناصر المكونة للمشروع وعلى المعطيات والمقاييس المعتمدة المتعلقة بإبرام العقود واختيار الشركات الأجنبية والانعكاسات المالية المرتقبة منها.

وتساءل نواب آخرون عن مدى حسن التصرف المالي في الديوان الوطني للتطهير وعن مدى نجاعة سياساته المعتمدة ومبررات اللجوء لإبرام عقود اللزمات ودواعي تشريك القطاع الخاص في إنجاز المشاريع عوض التعويل على إمكانياته الذاتية، وهل هناك نية من طرف الديوان لتوسيع المشروع ليشمل مناطق أخرى في مرحلة لاحقة غير المناطق المعنية بهذه المشاريع النموذجية ومبررات

اختيار شركات خاصة أجنبية لتنفيذ هذه المشاريع وعدم تشريك المؤسسات التونسية خاصة وأن هذا التمشي تم انتهاجه بعد الثورة وهو توجّه عام للحكومات المتعاقبة في اتجاه تخفيف كتلة الأجور التي أثقلت كاهل ميزانية الدولة خاصة من طرف المؤسسات العمومية وهو تمشّي أثبتت التجربة عدم نجاعته.

كما أكّدوا على أن يتم مستقبلا إرفاق مشاريع القوانين المتعلقة باتفاقيات قروض بجداول تفصيلية تبيّن تاريخ وأقساط الخلاص ونسب الفائدة الموظفة.

في حين تساءل البعض الآخر من النواب عن كيفية تمويل باقي المشروع باعتبار أن القرض المذكور سيموّل جزءا منه، وأوصوا بضرورة وضع استراتيجية لدفع الاقتصاد وخلق الثروة بصفة عامة لتفادي الاقتراض والتقليص من عجز الميزانية.

وأكّد البعض الآخر من النواب دعمهم للمشاريع الموجهة نحو الاستثمار في البنية التحتية مع ضرورة تحمّل مسؤولياتهم التاريخية وعلى أهمية الدّور الرقابي في العمل التشريعي وهو دور تمّت دسترته لذلك لا بدّ من الحرص على القيام بهذا الواجب على أكمل وجه على اعتبار وأن المشاريع التنموية هي مسؤولية الجميع، لذلك لا بدّ من إرساء تشريعات جديدة تتماشى وطبيعة المرحلة لمزيد دفع الاستثمار خاصة في الجهات الداخلية.

وبعد التداول والنقاش، قررت اللجنة الاستماع إلى كل من ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن الديوان الوطني للتطهير وعن الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

| رئيس اللجنة | مقرر اللجنة |
| --- | --- |
| عصام شوشان | عصام البحري الجابري |